مسائل خلافية نحوية في المنصوبات في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)

الكلمات المفتاحية: المسائل الخلافية، المنصوبات، أبو حيان الأندلسي

مروة هادي رشيد جبارة **أ.د. محمد صالح ياسين الجبوري**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى/ كليّة التربية للعلوم الإنسانية**

Hsnh92379@gmail.com mhmmadsalehyassen@gmail.com

الملخص

درست في هذا البحث عددًا من المسائل الخلافية النحوية في المنصوبات، وسرتُ على المنهج الذي سار عليه أبو حيّان في عرض المسائل الخلافية، مرة يقدم المذهب البصري، ومرة أخرى يقدم فيها المذهب الكوفي، ثم فصلت فيه، وجاء عنوانه (الخلاف النحويّ في المنصوبات)، وكان عددها (خمس) مسائل وهي الخلاف في نصب المفعول معه، والخلاف في تقديم الحال على العامل المتصرف، والخلاف في مجيء التمييز معرفة، والخلاف في تقديم التمييز على الفعل المتصرف، والخلاف في (مع) بين الأسمية والحرفية، ثم بعد ذلك أنتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، وقائمة بالهوامش، وقائمة ثبت فيها جميع المصادر والمراجع.

المُقدّمة:

كانت بوادر ظهور الخلاف النحويّ بعد ظهور النحو، ممّا أدى إلى انقسام العلماء، وظهور المدرستين البصرية والكوفية، ولم يقتصر الخلاف النحويّ على العلماء بين المدرستين، وإنَّما تعدى إلى الخلاف بين علماء المدرستين أنفسهما، ومن مظاهر الخلاف النحويّ أيضًا انتقاله إلى القراءات وهي الظواهر الواضحة في ظهور هذا الخلاف، والخلاف بين النحاة الأجلاء ليس بالأمر الخفي.

١-الخلاف في ناصب المفعول معه

قال أبو حيّان: ((إنَّ النصب إنّما هو بالفعل السابق وما أشبهه [...]، وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّه منصوب على الخلاف))[١].

اختلف النّحويون في هذهِ المسألة فذهب البصريون إلى أنَّ عامل النصب في المفعول معه الفعل الذي سبقه بوساطة الواو، وحجتهم على أنّ العامل هو الفعل، لأنَّه قويَ بالواو

فصار متعديًا إلى الاسم فنصبه على الرغم من أنّ الفعل غير متعدٍ في الأصل، فكما عُدّيَ في التضعيف في مثل: (خرجتُ المتاعَ)، وكما عُدّيَ بحرف الخفض نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ)، وكذلك عُدّيَ بحرف الهمزة في قولك: (أفرحتُ زيدًا)[٢].

وصرح سيبويه(ت١٨٠هـ) بهذا في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم، فقال: ((لأنه مفعولٌ معه ومفعول به، كما انتصبَ نفسه في قولك: امرأ ونفسهِ، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضيعها، إنّما أردت ما صنعتَ مع أبيك، ولو تركت الناقةُ مع فصيلها، فالفصيل مفعولٌ معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها))[٣].

وقال ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ): ((والعامل أبدًا في المفعول معه يكون فعلًا لا معنى فعل، فالفعل مثل: استوى الماء والخشبة، ونحوه))[٤].

أمّا الصيمري(ت٤٣٦هـ) فجاء برأي جديد وهو أن المفعول معه ينتصب عن إتمام الاسم، إذ يقول: ((كل رجل وضيعته، بمعنى مع ضيعته، وكل امرئٍ وشأنه، أي مع شأنه))[٥]، وهذا مردود، والسبب لأنّ المفعول معه من الفضلات والفضلات لا تكون منصوبة إلّا بعد إتمام الكلام[٦].

وقد نقل أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ) عن أبي الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ) أنّ المفعول معه انتصب انتصاب الظرف، لأنَّه ناب عن (مع)، كما أنّ (غير) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا)[٧]، وردّ ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) قول الأخفش ووصفه بالضعيف، بقوله: ((وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ الأصل في قولك: قمت وزيدًا، قمت مع زيد فحذفت مع وأقيمت الواو مقام (مع)، ونقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو وهذا فاسد، لأنّ (مع) ظرف وزيدًا ليس بظرف))[٨].

وذكر أبو البقاء العُكبري رأي الزجاج(ت٣١١هـ) في هذه المسألة إلى أنّه خالف ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه، إذ بين أنّ عامل النصب للاسم هو فعل مقدر، والتقدير فيه: استوى الماءَ، ولابَسَ الخَشَبةَ[٩]، وردّ عبد اللطيف الزَبيديّ(ت٨٠٢هـ) قول الزجاج، إذ قال: ((وليس هذا بصحيح؛ لأنّ فعل المُلابسة لا يُقدر إلّا مع عدم العامل اللفظيّ الفعليّ عند بعضهم، ونصر هذا بعضهم))[١٠].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ المفعول معه ينتصب على الخلاف، وحجتهم فيما ذهبوا

إليه، لأنَّ قولك: (استوى الماء والخشبة)، فلا يصحّ تكرار الفعل فيقول: (استوى الماء، واستوت الخشبة)، فالخشبة ليست معوجة فتستوي، ولمّا لا يصحّ تكرار الفعل، كما يصح في (جاءَ زيدٌ وعمروٌ)، لأنّ الثاني مخالف للأول، صار المفعول معه منصوبًا على الخلاف، واحتجوا أيضًا بأنّ الفعل السابق لا يصلح أن يعمل فيه نحو: (جاء، واستوى) فهما فعلان لازمان، والأفعال اللازمة لا يصح أن تنصب هذا النوع من الأسماء[١١].

وتحدث الفراء(ت٢٠٧هـ) عن الناصب للمفعول معه في تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنفال :٢٧]، إذ قال: ((وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقول النّحويون من الصرف فإنّ قلت: وما الصرف ؟ قلت: أن تأتي بالواو، المعطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرفُ))[١٢]، ويراد بمصطلح الصرف لدى الكوفيين المخالفة، أي مخالفة الفعل الثاني للأول بالحكم ولا يتبعه في الإعراب[١٣].

ويقول أبو العباس ثعلب(ت٢٩٢هـ): ((تقول: استوى الماء والخشبة، أي يجعلون الواو بمعنى مع[...]، ويقال: ما أنتَ وزيد، وما أنتَ والباطل، وربما نصبوا الباطل وهو قليل))[١٤]، وردَّ عبد اللطيف الزَبيديّ ما ذهب إليه الكوفيون، إذ يقول: ((فهو باطل على باطل))[١٥].

وأمّا أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) فرجح المذهب البصري، لأنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل، وأقاموا (الواو) مقام (مع) للتوسع في الكلام، فقويَّ الفعل بوساطة (الواو)، ثم تعدى إلى الاسم فنصبه[١٦]، وأيده في ذلك ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)[١٧]، والمرادي(ت٧٤٩هـ)[١٨].

والذي تراه الباحثة في هذه المسألة الخلافية، أن الرأي الأكثر قبولًا هو ما ذهب إليه سيبويه، لأنَّه خالٍ من اللبس والتأويل، وسار عليه جمهور النّحويين وأخذوا به واعتمدوه.

٢-الخلاف في تقديم الحال على العامل المتصرف:

قال أبو حيّان: ((فأنّ قدمتها[الحال] على العامل ففي ذلك خلاف: مذهب البصريين الجواز ومذهب الكوفيين المنع، مثالُ ذلك: ضاحكًا جاءَ زيدٌ))[١٩].

اختلف النّحويون في مسألة تقديم الحال على عاملهِ، فذهب البصريون إلى أنَّه لا مانع من تقديمه سواءٌ أكان الاسم ظاهرًا أو مضمرًا في مثل: راكبًا جاءَ زيد، وحجتهم السماع والقياس أمّا القياس: فإذا جاء العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، فإذا جاء عمله

متصرفًا، فلا مانع من تقدم معموله عليه نحو قولك: (عمرًا ضربَ زيدٌ) فإنّ الحال في هذه الجملة مشبه بالمفعول، فكما يصح تقدم المفعول على فعله، يصح تقدم الحال على الفعل العامل فيها، وأمّا السماع: فإنّ قول العرب: ((شتى تؤوب الحلبة))[٢٠]، فشتى حال تقدمت على عاملها مع الاسم المظهر وفيه دلالة على جواز تقديمه[٢١].

قال سيبويه: ((واعلم أنَّه لا يقال قائمًا فيها رجلٌ، فإنّ قال قائل: أجعله بمنزلة راكبًا مر زيدٌ، راكبًا مر الرجلٌ، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأنَّ فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنتْ))[٢٢]، وتابع أبو العباس المبرّد(ت٢٨٥هـ) سيبويه في جواز تقدم الحال، إذ يقول: ((واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلًا صحيحًا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلّا أنَّها لا تكون إلّا نكرة[...] تقول: جاء راكبًا زيد، كما تقول: راكبًا جاءَ زيدٌ))[٢٣]، وابن جني(ت٣٩٢هـ) الذي ذكر أن الحال يتقدم على العامل إذا كان متصرفًا، لأنَّ التصرف هو التنقل من زمان إلى آخر مثل قولك: (جاء ويجيء)، ومنع هذا التقدم في إذا كان غير متصرفًا[٢٤].

ووضح ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) قول البصريين في تقدم الحال، إذ قال: ((واعلم أنَّه إذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديم الحال عليه، فتقول: (جاءَ زيدٌ قائمًا)، و(جاءَ قائمًا زيدٌ)، و(قائمًا جاءَ زيدٌ)، كل ذلك جائز لتصرف الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملًا فيها، فتقول: زيد ضارب عمرًا قائمًا، وقائمًا زيد ضارب عمرًا، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة بإسم الفاعل حُكم الجميع شيء واحد))[٢٥].

ونقل أبو حيّان عن أبي عمرو الجرمي(ت٢٢٥هـ) عدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيه سواءٌ أكان متصرفًا أم غير متصرف، لأنَّ ذلك شبهه بالتمييز مخالفًا في هذا مذهبه البصري[٢٦]، وقد منع تقدم الحال في قولك: (راكبًا زيدٌ جاءَ) على الفعل، وذلك لبعدها عن العامل، ونسب أبو حيّان هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش مخالفًا بذلك مذهبه البصري[٢٧].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى منع تقديم الحال على العامل المتصرف مع الاسم الظاهر خاصة نحو قولك: (راكبًا جاءَ زيدٌ)، ويجوز عندهم مع الاسم المضمر نحو قولك: (راكبًا

جئتُ)، واحتجوا بأنَّ هذا التقديم يؤدي إلى جعل المضمر يتقدم على الظاهر فإنّ قولك: (راكبًا جاءَ زيدٌ) يكون (راكبًا) ضميرًا لزيد، مقدمًا عليه، لذلك لا يصح تقديم المضمر على الظاهر[٢٨].

وذكر ابن السراج(ت٣١٦هـ) قول الكوفيين في عدم جواز تقدم الحال والسبب في ذلك، فقال: ((والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام، لأنَّ فيها ذكرًا من الأسماء فإنّ كانت لمكنى جاز تقديمها، فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويشبهها الكسائي بالوقت))[٢٩].

ونقل أبو البركات الأنباري عن الفراء أنَّه يمنع تقدم الحال على العامل سواءٍ أكان العامل فيها فعلًا متصرفًا أم متضمنًا معنى الفعل في مثل: (راكبًا جاءَ زيدٌ)، لأنَّه في هذه الجملة تقدم الضمير المضمر على الاسم الظاهر، وهذا التقديم عند الكوفيين لا يجوز[٣٠].

وذكر أبو حيّان أنَّ الكسائي(ت١٨٩هـ) والفراء لم يجيزا تقديم الحال على فعلهِ مطلقًا سواءٌ أكان العامل مظهرًا أم مضمرًا[٣١].

وأمّا إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا فأجاز الفراء في الكوفيين تقديم الحال على عامله عندما فسر قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر: ٦٧]، بقوله: ((ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات ومن قال مَطْوِيَّاتٌ رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال والسموات في يَمينه، وينصبُ المطويات على الحال أو على القطع والحال أجود))[٣٢].

وجاء في الموفي: ((ولا يتقدم على عامله محلًا، إلّا إذا كان صاحبه مستترًا، وقبله مرجعه مكنيًا، نحو أنت قائمًا عندي))[٣٣].

وردّ أبو البركات الأنباري عن جواب كلمات الكوفيين، قائلًا: ((وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم إنّما لم يجز تقديم الحال، لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنَّه وإنّ كان مقدمًا في اللفظ إلّا أنّه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرًا في التقدير جاز فيه التقديم))[٣٤].

وقد رجح عبد اللطيف الزَبيديّ المذهب البصري، فقال: ((وذهب البصريون إلى أنّه يجوز التقديم مطلقًا سواء مع المضمر والمُظهر، وهو الصحيح، لتصرف العامل، ومتى تصرف في نفسه تصرف في معموله، فاعرفه واتبعه))[٣٥]، ووافقه جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)[٣٦].

نلحظ أنّ أبا حيّان قد عرض الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين من دون ترجيح أحد المذاهب في (منهج السالك)، وفي (التذييل والتكميل) رجح المذهب البصري، بقوله: ((أنَّ جواز تقديمه إذ ذاك هو الصحيح))[٣٧]، ويتضح لي ممّا تقدم أنَّ الرأي الأقرب للصواب هو ما ذهب إليه البصريون، لأنَّ الحجتين اللتين استدلوا بهما وهي النقل والقياس كانتا أقوى من الحجة التي استدل بها الكوفيون.

٣-الخلاف في مجيء التمييز معرفة:

قال أبو حيّان: ((فذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنَّه يجوز أن يكون التمييز معرفة، وذهب بعض البصريين إلى جواز التعريف في بعض التمييزات، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّه لا يجوز أن يكون معرفة))[٣٨].

اختلف النّحويون في هذه المسألة فذهب الكوفيون إلى جواز تعريف التمييز، إذ يصحّ أن تقول في (خمسة عشر درهمًا)، و(الخمسة العشر درهمًا)، و(الخمسة العشر الدرهم)، وحجتهم أنّ النقل عن العرب إنْ وجد فلا سبيل للمحيد عنه، والكوفيون يعتمدون السماع عن العرب، لأنّ إعتماد القياس عندهم ضعيف في هذه المسألة[٣٩]، واحتجوا أيضًا بأنَّ الألف واللام؛ قد جاءت في أماكن كثيرة زائدة مثل: (الحارث، والعباس)[٤٠].

وذهب الكسائي إلى جواز مجيء المميز معرفة عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة:١٣٠]، قائلًا: ((المعنى إلّا من سفه في نفسه))[٤١].

وأمّا الفراء فقد فسر قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾، إذ قال:((العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة))[٤٢]، وأمّا الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ) فذكر أنَّ التمييز: ((يكون معرفة، نحو: سَفِهَ نَفْسَهُ، الاثنتا عشرة [...]، وبَطِر عيشه، وطبت النفسَ، والتأويل تعسف))[٤٣].

وأمّا البصريون فقد اشترطوا تنكير التمييز، واتفقوا على صحة أنْ تقول: (الخمسة عَشَرَ درهمًا) بدخول الألف واللام على الخمسة فقط، ومنعوا دخولها على (العشر)، وكذلك (الدرهم)، وحجتهم في ذلك أنَّه لا يصح إدخال الألف واللام إلّا على الاسم الأول، والسبب في ذلك أن الأسمين الثاني هو العشر والثالث هو الدرهم عندما رُكب أحدهما مع الآخر فأصبحا بمكانة اسم واحد، فوجب عدم الجمع بين علامتي تعريف، بل ينبغي أن تلحق الاسم الأول منهما، لأنَّ الثاني يكون بمكانة بعض حروفه، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب[٤٤]، واستشهدوا بقول الشاعر عمرو بن أحمر الباهلي[٤٥]:

تَفَقّأ فَوْقَهُ الَقلَعُ السّواري وَجُنَّ الخَازِ باز بهِ جُنُونَا

الشاهد فيه قوله: (الخاز باز)، بإدخال الألف واللام على الاسم الأول، ولم تدخل على الثاني فلم يقل: (الخاز الباز)، فهذا غير محكيّ عنهم في الكلام ولا في الشعر، وعدم دخول الألف واللام على (الدرهم)، لنصبه على التمييز، والتمييز عندهم لا يكون إلّا نكرة والغرض من ذلك هو تمييز المعدود به عن غيره، وذلك لا يحصل إلّا في النكرة، لأنّها تكون أخف، لذلك هي أولى من المعرفة في التمييز المعدود التي تكون أثقل(٤٦).

وقد ورد عن سيبويه عدم مجيء التمييز معرفة، إذ قال: ((ومَن قال هذا أول فارس مقبلًا، من قبل أنَّه لا يستطيع أن يقول هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أنّ درهمًا في قولك: عشرون درهمًا معرفة، فليس هذا بشيء، وإنَّما أرادوا من الفُرسانِ فحذفوا الكلامَ استخفافًا، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك))(٤٧)، ووافق سيبويه في رأيه عدد من النحويين منهم أبو الحسن الأخفش(٤٨)، وقد علل الزجاج عدم مجيء التمييز معرفة، بقوله: ((وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف، لأنَّ التمييز إنّما هو واحد يدل على جنسٍ أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفهُ صار مقصودًا قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النّحويين))(٤٩)، واشترط ابن يعيش النكرة في التمييز(٥٠)، وجوز ابن الطراوة(ت٥٢٨هـ) وعدد من النحويين تعريف التمييز مخالفين بذلك مذهبهم البصري، يقول ابن عصفور: ((وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنّه يكون معرفة))(٥١).

وقد ضعف أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين، بإنّ الذي نقلوه عن العرب، ليس له حجة، فهو بعيد عن القياس، وقليل وهو نادر أو شاذ والنادر لا يعتمد عليه لشذوذه وقلته(٥٢)، ووافقه أبو البقاء العُكبري، فقال: ((أمّا ما يُنشد من الأشعار على هذا الوصف فكلها شاذ لا يُقاس عليه))(٥٣)، وقد رجح عبد اللطيف الزَبيديّ ما ذهب إليه البصريون، بقوله: ((فاعتمد هذا تُصِبْ))(٥٤).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الأصل في التمييز التنكير، وهو الغالب، وقد جاء معرفة في تعبيرات قليلة ونادرة(٥٥).

وقد اتضح من قول أبي حيّان السابق أنّه لم يرجح رأيًا على آخر، بل اكتفى بذكر رأي المذهبين، ويبدو لي ممّا سبق أن الرأي الأكثر قبولًا ووجاهة هو مذهب البصريين، لوجود

السماع والقياس فيه، فضلًا عن أنَّ ما استدل به الكوفيون من السماع من كلام العرب نادر وشاذ وقليل، ولا يقاس عليه.

٤- الخلاف في تقديم التمييز على الفعل المتصرف:

قال أبو حيّان: ((واختلف النّحويون في تقدمه على الفعل فمنهم من منع ذلك وهو مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي[...]، ومنهم من أجاز تقديمه وهو مذهب الكسائي، والمازني، والجرمي، والمبرّد، ومن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين وبه قال هذا الناظم، وهو الصحيح))[٥٦].

اختلف النّحويون في تقديم التمييز على عامله المتصرف، فذهب أغلب البصريين إلى أنَّه لا يصح تقديمه وحجتهم، لأنَّ التمييز هو الفاعل في المعنى نحو قولك: (حَسُنَ زيدٌ غلامًا ودابة)، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل كان الغلام والدابة هما الفاعل في المعنى، ولما كان هما الفاعل في المعنى لم يصح تقديمه، كما لو كان فاعلًا لفظًا[٥٧].

وكما نص سيبويه على عدم جواز تقديم التمييز، إذ قال: ((وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره ممّا قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأتُ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنَّها ليست كالفاعل))[٥٨]، ووافقه ابن السراج، فيقول: ((اعلم: أنّ الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها، وذلك قولك: (عشرون درهمًا) لا يجوز: (درهمًا عشرون)[...]، فإنّ كان العامل في التمييز فعلًا، فالناس على ترك إجازة تقديمه))[٥٩]، وابن الوراق(ت٣٨١هـ) إذ اشترط أنَّه يمنع تقديم شيء من التمييز على عامله المتصرف، لأنَّ العامل فيه ضعيف[٦٠]، وأمّا ابن هشام(ت٧٦١هـ) فجعل تقديم التمييز على العامل من النادر[٦١].

وأمّا الجرمي، والمازني(ت٢٤٧هـ)، والمبرّد فقد خالفوا مذهبهم البصري فذهبوا إلى جواز التقديم[٦٢]، فقال المبرّد: ((واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه، لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحمًا، وتصبب عرقًا، فإنّ شئتَ قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه))[٦٣]، وذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى جواز التقديم[٦٤].

وأمّا الكوفيون فجوزوا تقديم التمييز على فعلهِ إذا كان متصرفًا، واستدلوا على ذلك بالنقل

والقياس، أمّا القياس فإذا كان العامل فعلًا متصرفًا فصح تقديم معموله عليه كباقي الأفعال المتصرفة من ذلك قولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) صح تقديم معموله عليه فتقول: (عمرًا ضربَ زيدٌ)، وأمّا النقل عن كلام العربي الفصيح فاحتجوا بقول الشاعر الأعْشى هَمَدان[٦٥]:

أتَهْجُرُ سَلْمى بِالْفِرَاقِ حَبِيبهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تَطِيبُ

ووجه الاستدلال: (نفسًا)، فإنَّها منصوبة على التمييز وتقدمت على عاملها وهو: (تطيب)، لأنَّ التقدير فيها: فما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسًا[٦٦].

وقد ذهب إلى جواز تقديمه الكسائي وهو ما نقله عنه ابن عصفور [٦٧].

ومنع الفراء تقديم التمييز على فعله إذا كان متصرفًا، مخالفًا بذلك مذهبه الكوفي، فقال: ((تقول: هو أوسعكم دارًا، دخلت الدار لتدل على أنَّ السعة فيها لا في الرجل[...]، إنّما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال: رأيه سفه زيدٌ، كما لا يجوز دارًا أنت أوسعهم، لأنّه وإنْ كان معرفة فإنّه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضعٍ نصب النكرة ولا يجاوزه))[٦٨]، وأيده ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) فقد فسر قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾[الكهف:٨٨]، قائلًا: ((والحسنى ها هنا: بمعنى الإحسان[...]، والحجة لمن قرأه بالنصب، أنَّه أراد به وضع المصدر في موضعٍ الحال، كأنّه قال: فله الجنة مجزيًا بها جزاء، وله وجه آخر: أنَّه ينصبه على التمييز، وفيه ضعف، لأنّ التمييز يقبح تقديمه سيما إذا لم يأتِ معه فعل متصرف، وقد أجازه بعض النّحويين على ضعفهِ))[٦٩]، وردّ أبو البركات الأنباري الحجة التي تمسك بها الكوفيون ومن تابعهم من البصريين قول الشاعر الأعشى همدان، السابق الذكر بأنّ روايته الصحيحة هي: وما كان نفسي بالفراق تطيبُ، عما رواه الكوفيون نادر وقليل، لذلك لا حجة فيه[٧٠]، وتابعه عبد اللطيف الزَبيديّ[٧١].

وقد رجح نور الدين الأشموني(ت٩٠٠هـ) مذهب البصريين، قائلًا: ((أنّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح))[٧٢].

واختار ابن مالك ما ذهب إليه الكسائي، والمازني، والمبرّد، قائلًا: ((ولا يمنع تقديم المميز على عامله إنّ كان فعلًا متصرفًا وفاقًا للكسائي والمازني والمبرّد))[٧٣]، وقال به العلامة أبو حيّان الأندلسيّ: ((وهو الصحيح لكثرة ما وَرَد من الشواهد على جواز ذلك وقياسًا

على سائر الفضلات))[٧٤]، والباحثة تميل إلى رأي أبي حيّان الأندلسيّ، والسبب في ذلك لكثرة ما وردَّ من الشواهد الشعرية على جوازِهِ.

٥-الخلاف في (مع) بين الاسمية والحرفية:

قال أبو حيّان: ((وأمّا (مع) فكلمة معناها الصحبة، واختلفوا فيها فقال بعضهم : المتحركة اسم ظرف والساكنة حرفٌ، وقال بعضهم: المتحركة تكون اسمًا وحرفًا والساكنة لا تكون إلّا حرفًا، والذي نختارهُ أنّها لا تكون إلّا اسمًا سواءٌ أكانت متحركة العين أم ساكنتها والتسكين لغة ربيعة وغنم يقولون: معْكم ومعنا))[٧٥].

اختلف النّحويون في هذهِ المسألة فذهب سيبويه إلى أنَّ (مع) تكون اسمًا، إذ قال: ((وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها، فقال لأنها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا وذهبا معًا وقد ذهب معه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدام))[٧٦].

وقال عنها ابن السراج: ((أنّ "مع" اسم يدل على ذلك آخرها، مع تحرك ما قبلها))[٧٧]، واستدلوا على اسميتها إلى أنّها إذا أفردت نوّنت نحو قولك: جاءا معًا، وأقبلا معًا، ودخول حرف الجر عليها، نحو قولك: جئتُ مِنْ مَعِهِ، أي من عنده[٧٨].

وذهب طائفة من النّحويين إلى أنَّ (مع) لا تكون إلّا حرفًا[٧٩]، ومنهم أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، فقال في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]: ((قالوا إنّا معكم الأصل إننا حذفت منه لاجتماع النونات (معكم) نصب بالاستقرار، ومن أسكن العين جعل مع حرفًا))[٨٠]، وحجتهم في ذلك قول الشاعر جرير[٨١]:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

الشاهد فيه قوله: (مَعْكُم)، إذ زعم بعضهم أنّها بتسكين العين حرفًا[٨٢]. وزعم سيبويه بأنّ الشاعر في هذا البيت اضطر فسكن العين[٨٣]، إلّا أنّ الأشموني عدّها لغة غنم، وربيعة، فهي عندهم مبنية على السكون[٨٤].

وقال خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ): ((ونقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك، وجئت مع أبيك بالسكون))[٨٥].

وردّ المرادي على من ذهب إلى أنّ، (مع) الساكنة العين حرف، إذ قال: ((والصحيح أنّها اسم، وكلام سيبويه مشعر بإسميتها))[٨٦].

ونجد أنَّ أبا حيّان يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه على أن (مع) لا تكون إلّا اسمًا سواءٌ أكانت متحركة العين أم ساكنة.

نتائج البحث

١. يخالف أبو حيّان في عدد من مسائله مذهبه البصري، ويذهب مع المذهب الكوفي فيما يذهبون إليه وهذا يدل على أنّ أبا حيّان يحكّم رأيه وعلمه فيما يدرس وليس لديه تعصب مذهبي فيما يقول.

٢. لم يتبع أبو حيّان الأندلسي منهجًا معينًا عند عرض المسائل الخلافية، بل نجده تارة يقدم المذهب البصري على المذهب الكوفي، وتارة أخرى يقدم فيها المذهب الكوفي على المذهب البصري.

٣. من خلال دراستي لمسائل الخلاف التي ذكرها أبو حيّان تبين لي أنه يسهب في تفصيل هذه المسائل بذكر آراء العلماء فيها وفي بعض الأحيان يعقب ذلك بذكر رأيه وفي أحيان أخرى لا يذكره.

Abstract

Syntactic Controversial issues in Accusative Cases of Nouns in the Book of Manhaj Al-salik Fi Al-kalam An Alfiyat Ibn Malik by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 A.H)

An extracted research paper from M.A thesis

The researcher: Marwa Hadi Rasheed Jabara

Supervisor: Prof.Mohammed Saleh Yassin (Ph.D.)

In this research, the researchers studied samples of syntactic controversial issues in the accusative cases of nouns and explained this topic in detail. These issues were six , namely , the element of accusation in case of adverbs and prepositions which come as predicate for the subject, the controversy over the accusative case of the objects, and the controversy over the precedence of manner adverb on the account of inflection factor. The controversy over the initiation of distinctive case , the disagreement over the precedence of distinctive case over the inflectional verb , and the disagreement in (with) whether nominal or letter. The research is summed up with a conclusion that included the most important findings that the researcher reached to, and a list of margins, along with list of sources and references.

الهوامش

(١) منهج السالك:٢/١٩٠،١٨٥، وينظر: وتقريب المقرب لأبي حيّان: ٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٠ م (٣٠)، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٧٩–٣٨١ م (٦١)، وائتلاف النصرة: ٣٦ م (١٢) فصل الأسماء.

(٣) الكتاب: ١/٢٩٧، ٣٠٧، والجمل في النحو للزجاجي: ٣١٧.

(٤) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٠، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٨٣.

(٥) التبصرة والتذكرة: ١/٢٥٧، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٤٨٣.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣/٣٥.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٨٠.

(٨) توجيه اللُمع: ٢٠٠.

(٩) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٧٩، والبهجة المرضية: ١/٥٥٣.

(١٠) ائتلاف النصرة: ٣٦.

(١١) ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٠، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٨١، وائتلاف النصرة: ٣٦.

(١٢) معاني القرآن للفراء: ١/٣٣–٣٤.

(١٣) ينظر: المصطلح النّحويّ الفرائي الكوفي في لسان العرب: ٨٦.

(١٤) مجالس ثعلب: ٣/١٠٣.

(١٥) ائتلاف النصرة: ٣٦.

(١٦) ينظر: أسرار العربية: ١٤٥.

(١٧) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٢٢٥.

(١٨) ينظر: الجنى الداني: ١٥٥، وهمع الهوامع: ٢/٢٣٨.

(١٩) منهج السالك: ٢/٣١٨، وينظر: التذييل والتكميل: ٩/٨٤–٨٦.

(٢٠) مجمع الأمثال: ١/٣٥٨.

(٢١) ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٣م (٣١)، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٨٣ م (٦٢)، وائتلاف النصرة: ٣٧ م (١٣) فصل الأسماء.

(٢٢) الكتاب: ٢/١٢٤.

(٢٣) المقتضب: ٤/١٦٨، ٣٠٠.

(٢٤) ينظر: اللُمع في العربية: ٦٢.

(٢٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٨.

(٢٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٩/٨٤.

(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩/٨٥، وهمع الهوامع: ٢/٣٠٩.

(٢٨) ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٣، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٨٥، وائتلاف النصرة: ٣٧.

(٢٩) الأصول في النحو: ٢١٥/١، وينظر: التذييل والتكميل: ٨٦/٩.

(٣٠) ينظر: أسرار العربية: ١٥١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٩/١.

(٣١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٨٢/٣.

(٣٢) معاني القرآن للفراء: ٤٢٥/٢.

(٣٣) الموفي في النحو الكوفي: ٤٦.

(٣٤) الإنصاف: ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٣٥) ائتلاف النصرة: ٣٧.

(٣٦) ينظر: همع الهوامع: ٣٠٩/٢.

(٣٧) التذييل والتكميل: ٨٤/٩.

(٣٨) منهج السالك: ٣٩٥/٢، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٦/٩-٢٠٧.

(٣٩) ينظر: الإنصاف: ٢٥٥/١ م (٤٣)، والتبيين عن مذاهب النّحويين:٤٣٤ م (٧٦)، وائتلاف النصرة: ٤٤ م (٢٢) فصل الأسماء.

(٤٠) ينظر: التبيين عن مذاهب النّحويين: ٤٣٤.

(٤١) معاني القرآن للكسائي: ٧٨.

(٤٢) معاني القرآن للفراء: ٧٩/١، ٣٠٨/٢.

(٤٣) الموفي في النحو الكوفي: ٤٨-٤٩.

(٤٤) ينظر: الإنصاف: ٢٥٥/١-٢٥٦.

(٤٥) شعر عمرو بن أحمر الباهلي: ١٥٩، وينظر: تثقيف اللسان: ٩١ .

(٤٦) ينظر: الإنصاف: ٢٥٦/١-٢٥٧، وائتلاف النصرة: ٤٤.

(٤٧) الكتاب: ٢٠٥/١، ١١٢/٢.

(٤٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٥٧/١.

(٤٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١٠/١.

(٥٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٢-٣٧.

(٥١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٣/٢.

(٥٢) ينظر: الإنصاف: ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٥٣) التبيين عن مذاهب النّحويين: ٤٣٥.

(٥٤) ائتلاف النصرة: ٤٤-٤٥.

(٥٥) ينظر: معاني النحو: ٣١٢/٢.

(٥٦) منهج السالك: ٤١٥/٢، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٢/٩.

(٥٧) ينظر: الإنصاف: ٦٨٢/٢، ٦٨٤ م (١٢٠)، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٩٤م (٦٥)، وائتلاف النصرة: ٣٨ م (١٥) فصل الأسماء.
(٥٨) الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥،٢١٠-٢١١.
(٥٩) الأصول في النحو: ٢٢٩/٢.
(٦٠) ينظر: علل النحو: ٣٩٢.
(٦١) ينظر: أوضح المسالك: ٣٠٤/٢.
(٦٢) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٧٣٦/٢.
(٦٣) المقتضب: ٣٦/٣.
(٦٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٩/٢.
(٦٥) ديوان الأعشى همدان: ٧٥، وكانت رواية صدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها، وينظر: والإنصاف: ٦٨٢/٢.
(٦٦) ينظر: الإنصاف: ٦٨٢/٢-٦٨٣، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٩٤-٣٩٦، وائتلاف النصرة: ٣٩.
(٦٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٧/٢، وشرح الأشموني: ٥٤/٢.
(٦٨) معاني القرآن للفراء: ٧٩/١.
(٦٩) الحجة في القراءات السبع: ٢٣٠.
(٧٠) ينظر: الإنصاف: ٦٨٤/٢.
(٧١) ينظر: ائتلاف النصرة: ٣٩.
(٧٢) شرح الأشموني: ٥٦/٢.
(٧٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٩/٢.
(٧٤) منهج السالك: ٤١٥/٢.
(٧٥) المصدر نفسه: ١٢/٣، وينظر: وارتشاف الضرب: ١٤٥٧/٣-١٤٥٨.
(٧٦) الكتاب: ٢٨٦/٣-٢٨٧.
(٧٧) الأصول في النحو: ٢٦/١.
(٧٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٣/٢.
(٧٩) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٨٥.
(٨٠) إعراب القرآن للنحاس: ٣١/١.
(٨١) ديوان جرير: ٤١٠، وينظر: منهج السالك: ١٢/٣.
(٨٢) ينظر: شرح الأشموني: ١٦٣/٢.
(٨٣) ينظر: الكتاب: ٢٨٧/٣.
(٨٤) ينظر: شرح الأشموني: ١٦٣/٢.

(٨٥) شرح التصريح على التوضيح: ٧١٥/١.

(٨٦) الجنى الداني: ٣٠٦.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَبيديّ (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان أثير الدين الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الناشر دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، د. ط، د. ت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النّحويّ (ت٣٣٨ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١،١٤٢١هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النّحويّ (ت٥٧٧هـ)، الناشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت– لبنان، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.

- البهجة المرضية في شرح الألفيّة، جلال الدين أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، إعداد وتحقيق: محمد الصالحي تقديم الأستاذ أبو القاسم عليد وست، طبعة ونشر ذوى القربى، ط١، ١٣٩٤هـ-٢٠٠٠م.
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي، طبع في دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي العقيلي النّحويّ اللغوي (ت٥٠١هـ)، قدم له وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- تقريب المقرب، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- توجيه اللُمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد ذياب، الناشر دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن علي المراديّ (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن علي المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وآخرون، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر دار الشروق، بيروت– لبنان، ط٤، ١٤٠١هـ.
- ديوان أعشى همدان وأخباره (ت٨٣هـ)، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي (ت١١٤هـ)، كرم البستاني، الناشر دار بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين (ت٩٠٥هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)، قدمة له ووضع هوامشه فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، د. ت.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري البغدادي، محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللُمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، الناشر دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، د. ت.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر دار المعرفة، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت.
- المصطلح النّحويّ الفرائي الكوفيّ في لسان العرب، م. د. علي أكرم قاسم، أ. م. د. حسن أسعد محمد، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، الموصل، المجلد: ٦، العدد: ١، ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الناشر دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د. ت .

- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر عالم الكتب، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت.
- المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، أبو حيّان الأندلسيّ أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار الطباعة المحمدية، الأزهر، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.
- الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي الآستانبولي (ت ١٣٤٩هـ)، شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، مراجعة د. ممدوح خسارة، البينة للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م، ط٢، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.